مقايضة الارض بالسلام، ملاحظاً بأن تراجعاً أميركياً قد وقع بالفعل، «اذ ان واشنطن تقول، الآن، بأن القرار ٢٤٢ يحتاج الى تفسيرات»، مبدياً دهشته من ان الامين العام للامم المتحدة، بطرس غالي، «أطل، منذ فترة وجيزة، على العالم ليقول هو الآخر بأن القرار ليس ملزماً» (**القدس**، لندن، ١٣/٤/١٩٩٢).

وفي السياق عينه، دعت أوساط سياسية أخرى، الى ضرورة استخلاص العبر اللازمة، بعد الجولة الرابعة، «بحيث تُستعاد وحدة م.ت.ف. على قاعدة الالتزام بقرارات الشرعية الفلسطينية، ويتمّ العمل الموحّد على تصويب العملية التفاوضية، بما يؤمّن انطلاقها [من] أرضية تؤمّن الاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته الوطنية المشروعة» (**الحرية**، ٨/٣/١٩٩٢).

كما دعا حزب الشعب الفلسطيني، الى معالجة الثغرات والنواقص التي برزت، بسبب التنصّل من تنفيذ بعض بنود الاتفاق السياسي والتنظيمي الذي تمّت على أساسه المشاركة الفلسطينية، في العملية التفاوضية، وهو الامر الذي يتطلّب، من وجهة نظر الحزب، التصدي لحل المهمات الرئيسة التالية: تعزيز وحدة الصف الوطني الفلسطيني؛ ضمان وجود مرجعية واحدة للوفد؛ توفير شروط استمرار الانتفاضة؛ وتطوير عمل مؤسسات وأجهزة م.ت.ف. (**صوت الوطن**، نيقوسيا، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٣ ـ ٤).

من جهة أخرى، أكدت الاوساط الاعلامية الرسمية الفلسطينية، على ان سلوك م.ت.ف. التفاوضي، في خلال الشهور الستة الماضية، «اعتمد على خطين متوازيين أولهما؛ المشاركة الفعّالة والمبادرة في العملية السياسية وأطر عملها الرسمية (الاشتراك في المحادثات الثنائية والاستعدادات للمشاركة في لجان المحادثات المتعددة). أما الخط الموازي الثاني، فهو عملياتي ـ ميداني في داخل الارض المحتلة، ويعتمد سلّم أولويات تتصدره عمليات تأطير انجازات الانتفاضة، وفق معايير جديدة، ثمّ الانطلاق نحو خلق أمر واقع، تساعد على تآكل سلطة الاحتلال وأن أمكن تفكيكها في حالات محدّدة، يلي ذلك تأطير الانجاز برسم النقلة اللاحقة والمرتبطة بما تنجزه محادثات التسوية السياسية الجارية» (احمد عبدالحق، «السكة سياسية والمزلقان بلدي»، **فلسطين الثورة**، ١٣/٤/١٩٩٢).

موعد مؤجل

شهدت العاصمة التونسية، منذ مطلع شهر آذار (مارس) الماضي، عدداً من اللقاءات والتفاعلات القيادية الفلسطينية، شارك، في قسم منها، عدد وافر من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض بعد ان أنهى الجولة الرابعة من مفاوضات واشنطن.

وفي هذا السياق، عقد المجلس الثوري لحركة «فتح»، دورة اجتماعاته العادية في الفترة الواقعة ما بين ٢١ ـ ٢٥/٣/١٩٩٢، حيث قدّم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تقريراً شاملاً تناول الاوضاع السياسية المحلية والعربية والدولية، وكذلك الوضع الداخلي للحركة. تلا ذلك تقارير أعضاء اللجنة المركزية، ثمّ جرت مناقشة عامة للتقارير، شارك فيها العديد من أعضاء المجلس، وحدّد المجلس عدداً من المهام على الصعيد السياسي، أبرزها؛ ان الهدف الوطني الثابت هو تحرير الاراضي العربية والفلسطينية وانهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة الى أرض وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس؛ وان الاساس القانوني والشرعي للتسوية السياسية في الشرق الاوسط يقوم على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والعيش بسلام على ترابه الوطني وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف على أرضه؛ وضرورة تأمين الحماية الدولية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧؛ ووقف الاستيطان واقتلاع المستوطنات غير الشرعية، واعتبار وقف ضمانات القروض والمساعدات الاقتصادية لاسرائيل، بهدف بناء المستوطنات، خطوة ايجابية تخدم عملية السلام، في الشرق الاوسط؛ واعتبار المرحلة الانتقالية من الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني تحت الاشراف الدولي، مرحلة ضرورية ولازمة، والتأكيد على أهمية التنسيق العربي وخاصة من دول الطوق، مصر وسوريا ولبنان والاردن وم.ت.ف. (**وفا**، تونس، ٢٥/٣/١٩٩٢).